

مرجعية الوثيقة

الوصف				
سياسة الإستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات		عنوان الوثيقة:		
١,٠		النسخة:		
<input type="radio"/> سرية للغاية	<input type="radio"/> سرية عالية	<input type="radio"/> سرية	<input checked="" type="radio"/> عامة	التصنيف:
وثيقة		النوع:	معمده	الحالة:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ الإصدار:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ المراجعة:

الملاحظات	إعداد ومراجعة	التاريخ	النسخة رقم
النسخة الأولى من الوثيقة	الإدارة العامة لتقنية المعلومات (قسم أمن المعلومات)	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الموظف المختص

الملاحظات	المختص	التاريخ	النسخة رقم
تم المراجعة	محمد الشهري	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الإعتماد

الملاحظات	المعتمد/ المعتمدين	التاريخ	النسخة رقم
	رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية معالي مدير جامعة الملك خالد	٢٠١٥/٠٧/٠٨	١,٠

جدول المحتويات

١. تعريف هيكلية السياسة ٣
٢. الهدف ٣
٣. نطاق العمل ٣
٤. الإمتثال والتفويض ٣
٥. السياسات ٤
- حالة العمل ٤
- التحديد المسبق لمخاطر أمن المعلومات المحتملة وإدارتها ٤
- إدارة عقود المصادر الخارجية ٤
- إدارة أداء موردي المصادر الخارجية ٥

١. تعريف هيكلية السياسة

تشتمل وثيقة السياسة على العناصر التالية:

- **الهدف:** وصف مختصر لأغراض وأهداف السياسة.
- **نطاق العمل:** تحدد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه السياسة.
- **الإمتثال والتنفيذ:** تحدد تبعات ونتائج أية مخالفة لهذه الساسة.
- **السياسات:** يشتمل هذا القسم على وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بالسياسة المحددة.

٢. الهدف

الغرض من هذه السياسة هو التأكد من قيام جامعة الملك خالد بإدارة مخاطر أمن المعلومات الناجمة عن مقدمي الخدمات خارجية المصدر و الذين تمت الاستعانة بهم لخدمة الجامعة.

٣. نطاق العمل

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، والموظفين المتعاقدين، والوحدات الوظيفية لدى جامعة الملك خالد سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن مواقع عملهم. كما تغطي هذه السياسة جميع بيانات أنظمة المعلومات التي تقوم الجامعة بتشغيلها أو تعاقدت الجامعة على تشغيلها مع طرف ثالث.

٤. الإمتثال و التنفيذ

في حالة مخالفة أي موظف أو طرف ثالث (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لدى جامعة الملك خالد لهذه السياسة فسيعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجامعة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر- نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية.

٥. السياسات :

○ حالة العمل

- قبل إسناد خدمات إلى أي مقدم خدمات، فإنه يتوجب على الوحدات/ الإدارات المعنية إعداد والحصول على اعتماد حالة عمل رسمية تصف بالتفصيل التكاليف والفوائد المتوخاة، ومخاطر أمن المعلومات الرئيسية المحتملة من إدارة الخدمات المسندة وكيف يمكن التعامل مع المخاطر المحددة من قبل الجامعة.

○ التحديد المسبق لمخاطر أمن المعلومات المحتملة وإدارتها.

- تجري جامعة الملك خالد تقييماً لمخاطر أمن المعلومات لمبادرة الإسناد للمصادر الخاجية التي تعتمزم الشروع فيها، وتحدد إجراءات تخفيف المخاطر المحتملة الواجب اتخاذها من قبل الجامعة للتعامل مع تلك المخاطر بشكل استباقي. ويتضمن تقييم المخاطر بحد أدنى ما يلي:
 - نوع وظائف معالجة المعلومات أو البيانات أو الخدمات التي سيتم إسنادها لمصادر خارجية.
 - تصنيف المخاطر لبيانات المعلومات المعالجة من قبل هذا النظام.
 - أسباب إسناد الوظيفة أو الخدمة.
 - معلومات حول خلفية الطرف الآخر.
 - مخاطر أمن المعلومات الرئيسية المحتملة للجامعة جراء إسناد شيء من وظائفها.
 - خطة إدارة المخاطر الموضحة للإجراءات الواجب اتخاذها للتعامل مع مخاطر أمن المعلومات التي تم تحديدها.
- يتم تحديث وثائق إدارة استمرارية النشاط لدى الجامعة مع الأخذ في الاعتبار فشل الخدمات المقدمة من الطرف الآخر الذي تم إسناد الخدمات إليه لأي سبب كان.

○ إدارة عقود المصادر الخارجية

- يتم تنفيذ جميع ترتيبات الإسناد لمصادر خارجية باستخدام اتفاقيات مكتوبة وملزمة قانونياً يتم من خلالها توثيق كافة عناصر ترتيبات الإسناد بين الطرفين.
- تقوم جامعة الملك خالد كطرف في عقد الإسناد المبرم مع مقدم الخدمات المسندة بالاتفاق الرسمي مع مقدم الخدمات المذكور على مسؤولياته نحو التقييم والتعامل مع مخاطر أمن المعلومات فيما يتعلق بالأعمال المسندة إليه من الجامعة. وعلى مقدم خدمات الإسناد الالتزام بسياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات ذات العلاقة لدى الجامعة، كحد أدنى.
- تحتفظ جامعة الملك خالد بحقها في رفض أي موظفين يعملون لدى مقدم الخدمات المسندة وذلك بناءً على كفاءتهم الفنية، وقدراتهم التنفيذية، والاعتبارات الأمنية، وأي جوانب أخرى ذات علاقة.
- يجب أن يغطي عقد الإسناد بشكل محدد أي عقود من الباطن أو أية عمليات إسناد يمكن أن يقوم بها مقدم الخدمات الأساسي، بما في ذلك أية قواعد أو محددات تخضع لها تلك الترتيبات (مثل أن يتم إخطار الجامعة قبل الدخول في ترتيبات تعاقدية من الباطن). وفي هذه الحالة، فإن نفس سياسات وإجراءات الجامعة المطبقة على مقدم الخدمة الأساسي، يجب أن تنطبق على مقاولي الباطن أو ترتيبات الإسناد التي يعقدها مقدم الخدمات الأساسي.

- يجب أن يكون العقد مرناً بما يكفي للسماح باستيعاب إجراء تغييرات على العمليات/ الخدمات الحالية، وتوقع وجود عمليات/ خدمات جديدة في المستقبل.
- يجب أن يشمل العقد على فقرات/ مواد تسمح للجامعة بالوصول إلى الوثائق المتعلقة بالعمليات المسندة، والقيام بزيارات للموقع، وإجراء تدقيق لأمن المعلومات لدى مقدم الخدمات المعني.
- يجب أن يغطي العقد متطلبات إدارة استمرارية النشاط للوظائف/الخدمات المسندة للتأكد من الحفاظ على مستويات خدمة مقبولة في حال وقوع كوارث أو مشاكل رئيسية مع مقدم الخدمات. كما يجب في العقد التأكد من أن هذه المتطلبات تنطبق على أي مقاول من الباطن لدى مقدم الخدمة، وعلى أي أعمال يسندها مقدم الخدمة إلى أطراف أخرى.
- يجب أن ينص عقد الإسناد الذي تبرمه جامعة الملك خالد على أن يقوم مقدم الخدمة بالحفاظ على سجلات كافية وسجل الفحص والمعاينة للأنشطة التي يقوم بها ضمن إطار تقديمه للخدمات إلى الجامعة. كما يجب أن يتم إتاحة السجلات وسجل الفحص والمعاينة للجامعة لأغراض التدقيق والتحقق.
- يجب أن تكون الخدمات المزمع تقديمها عن طريق الإسناد مغطاة باتفاقية مستوى خدمة قوية، وتكون الإدارة القانونية بالتنسيق مع الإدارة العامة لتقنية المعلومات مسؤولة عن إعداد اتفاقيات مستوى الخدمة وذلك بهدف إدارة مستويات الخدمة المتوقعة من الموردين الذين تم تكليفهم بتنفيذ خدمات لمصلحة الجامعة.
- يجب أن تتأكد إدارة تقنية المعلومات من أن اتفاقيات مستوى الخدمة تأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:
 - مستويات الخدمة المتوقعة.
 - مستوى توفر النظام.
 - المتطلبات الأمنية.
 - عمليات ومتطلبات المراقبة.
 - الترتيبات الطارئة.
 - اشتراطات أخرى كما هو مناسب.

○ إدارة أداء موردي المصادر الخارجية

- تكون الإدارات المعنية لدى جامعة الملك خالد الحاصلة على الخدمة من مقدم الخدمة المسندة مسؤولة عن مراقبة تقارير أداء مقدم الخدمة بالمقارنة مع متطلبات العقد واتفاقية مستوى الخدمة، وتقديم مرنيات بناء لتعزيز مستوى الخدمات المقدمة من مقدم الخدمات المسندة.
- يجب أن تجري جامعة الملك خالد تدقيقات على أمن المعلومات لدى أنشطة ومرافق مقدم الخدمات المسندة بناء على المخاطر التي تتعرض لها تلك الأنشطة والمرافق.
- في حالة وجود مخالفات للعقد أو لإتفاقية مستوى الخدمة من قبل مقدم الخدمات المسندة، أو تحديد مخاطر أمن المعلومات أثناء سياق عملية التدقيق، فيتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل إدارة الجامعة وذلك وفقاً لاتفاقية العقد.